الاقتصاد الأخضر كمدخل لتصويب المسار التنموي وإرساء الاستدامة في الجزائر

The green economy as an introduction to correct the development path and establish sustainability in Algeria

د. منى طواهرية[1]*

[1] جامعة محمد البشير الابراهيمي/ برج بوعريريج

مخبر البحث في السياسات العامة والتحدّيات التنموية والأمنية في بلدان المغرب العربي

touahriamiuna@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/01/25 تاريخ القبول: 2022/04/11 تاريخ النشر: 2022/06/18

ملخص:

تهدف الدراسة لإبراز أهمية الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد الريعي، وإمكانية الجزائر الأخذ به من خلال إعادة النظر في سياساتها التنموية، وحتمية تبني نموذج الاقتصاد الأخضر كمدخل يساهم في تحقيق التنمية، ويضمن استدامة الموارد البيئية الطبيعية وحمايتها. وقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر بلد ريعي تحتاج للانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بما يسهم في تصويب المسار التنموي تحقيقا للتنمية المستدامة المرجوة.

الكلمات المفتاحية: التنمية ؛ الريع النفطي ؛ الاقتصاد الأخضر ؛ التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: Q56 ، Q05

Abstract:

The study aimed to highlight the importance of the green economy as an alternative to the emergency economy, and algeria's ability to redeem its development policies and the intention adopting the green economy model as acts that contribute to development, ensuring the sustainability and protection environmental resources.

The study concluded that Algeria is a rentier country that needs to move towards a green economy, thus contributing to the correction of the development path in order to achieve the desired sustainable development.

Keywords: *development; oil revenue; green economy; sustainable development*

Jel Classification Codes: Q05,Q56

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بالمحروقات، التي كان لها الأثر الأكبر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية، والتحكم في العلاقات الاقتصادية الدولية، غير أن التقلبات والتغيرات التي شهدها الاقتصاد العالمي جراء انهيار أسعار المحروقات، نذكر منها في هذا السياق كل من الصدمات البترولية التي تعرض لها العالم (أزمتي 1973 و1979، الصدمة البترولية عام 2008، والأخيرة سنة 2015 و المستمرة إلى يومنا هذا)، جعل العديد من الدول النفطية تعاني من شبه تدهور في العديد من المؤشرات التنموية، إذ أن غالبية الدول العربية النفطية، و منها الجزائر، و رغم الإنفاق الكبير المميز لا تزال بعيدة عن تحقيق البناء التنموي الفعّال، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا و بيئيا (طابع الاستدامة) ،كونها لا تزال رهينة المتغيرات الخارجية المعبرة عن التموقع الكبير للطابع الريعي في هذه الاقتصاديات، رغم مساعي تحقيق النمو والتنمية ومحاولة تكريس الطابع الإنتاجي المستدام.

فرغم الهبات الكبيرة للجزائر من الموارد الطبيعية، غير أن هيمنة الموارد الأحفورية على إنتاجها، وتجارتها الخارجية ومواردها المالية، فقد تحولت إلى أحادية الإنتاج والتجارة، فأثر سلبا على مواردها البيئية، لذا بات لزاما على الجزائر تبني مداخل حديثة و مبتكرة لتحقيق التنمية المستدامة المرتبطة بالمتغيرات الجديدة الداخلية، وكذا منظومة التغيير الإستراتيجي والاستشرافي المهيمن في نطاق السياق الدولي للتنمية، و التي تبلورت بفعل تزايد الإهتمام الدولي بحماية البيئة خاصة مع ما يعرفه العالم من تغير مناخي، وهو ما يحتم عليها مجاراة المتطلبات الحديثة لتحقيق التنمية المستدامة. ولعل الاقتصاد الأخضر يعد السبيل الأنجع في ذلك، باعتباره قائم على الإنتاج الأنظف والصديق للبيئة، الذي يمكن من خلاله تصويب المسار التنموي، وتحقيق التنمية المستدامة بما يضمن مستقبل الجيل الحالي والأجيال القادمة.

أمام هذا الوضع، أصبح لزاما علينا كباحثين مهتمين بالشأن الوطني ضرورة دراسة هذا الانشغال، الذي يثير لدينا الإشكالية التالية:

كيف يمكن للجزائر التحول من اقتصاد ريعي بمفهومه التقليدي إلى اقتصاد أخضر كتوجه جديد يسهم في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة؟

من جوهر هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

- **ما واقع الاقتصاد الجزائري في ظل الاعتماد على المحروقات؟**
- **هل الوضع الاقتصادي الحالي يشجع على الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر؟**
- **فيما تتمثل مقومات بناء اقتصاد أخضر يحقق تنمية مستدامة للبلاد؟**

لمعالجة الموضوع، ارتأينا تقسيم المقال وفق السياق التالي:

2. الإطار النظري للاقتصاد الأخضر و التنمية المستدامة

كان لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) بريو دي جانيرو- البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 يونيو 2012م، صدى كبير في توجيه الرؤى واقتصاديات كثير من دول العالم، بعد أن أكد ضرورة وضع استراتيجيات للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للوصول إلى المستقبل الذي نصبو إليه، فكان بمثابة الانطلاقة التي أخذت بها عديد الدول، بعد أن أدركت أهمية وحتمية الانتقال من اقتصاديات مبنية على الطاقات الأحفورية، إلى اقتصاد أنظف صديق للبيئة، قائم على فكرة التقليل من الانبعاثات الكربونية، خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية والمشكلات البيئية أهمها تغير المناخ، بما يضمن النهوض باقتصاداتها وحماية البيئة، ضمانا لاستدامة مواردها للأجيال القادمة في إطار ما يعرف بالتنمية المستدامة.

1.2 الاقتصاد الأخضر، التوجه الجديد:

يقول "آخيم شتاينر"Achim Steiner المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي:" من طبيعة الأفكار الجديدة أن تزلزل طبيعة سير الأمور، ولكنها زلزلة أقل بكثير مما يمثله عالم تنفذ مياهه النقية وأراضيه المنتجة، ويلوح في خلفيته تغير المناخ، وأحداث الطقس القاسية، والندرة المتزايدة في الموارد الطبيعية". (georgeson, maslin, & poessinouw, 2017,p8)

لقد كانت الأزمة المالية 2008-2009 بمثابة عاصفة مثالية للاهتمام الدولي بالاقتصاد الأخضر، حيث أدت القوى المشتركة لكل من الركود الاقتصادي العالمي، و التغير البيئي الناجم عن الإنسان، والتفاوتات الاجتماعية الصارخة إلى دعوات دولية لإحداث تحول جذري في ممارسات التنمية الحالية والانتقال نحو الاقتصاد الأخضر (georgeson, maslin, & poessinouw, 2017,p8)

وقد حظي هذا المفهوم باهتمام دولي كبير على مدى السنوات القليلة الماضية، فصيغ هذا المصطلح لأول مرة في تقرير رائد صدر عام 1989 عن حكومة المملكة المتحدة من قبل كبار الاقتصاديين البيئيين بعنوان "مخطط الاقتصاد الأخضر" (pearce,markandya and barbier,1989)، حيث قدم التقرير لإسداء المشورة للمملكة المتحدة، ثم استخدم بعدها كمفهوم لاحق من خلال التقدم الاقتصادي عامي 1991و1994، أين قدم المؤلفون تقريرين. عنون الأول بمخطط تخضير الاقتصاد العالمي، أما الثاني فكان بعنوان مخطط قياس التنمية المستدامة، وقد تناول التقريرين السياسات البيئية والمشكلات العالمية كمشكلة استنفاذ الأوزون، تغير المناخ، إزالة الغابات المدارية وفقدان الموارد في العالم النامي.

وفي عام 2008م، تم احياء المصطلح في سياق المناقشات حول استجابة السياسات لأزمات متعددة في سياق الأزمة المالية وشواغل الركود العالمي، حيث دافع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن

فكرة "حزم التحفيز الأخضر" وحدد مجالات محددة يمكن أن يبدأ فيها الاستثمار العام على نطاق واسع "باقتصاد أخضر" كسبيل لتحقيق الانعاش الاقتصادي.(United Nations, 2012,p7)

وقد نتج عن هذا، توسع سريع في الأدب بما في ذلك المنشورات الجديدة عن الاقتصاد الأخضر من مجموعة متنوعة من المنظمات الدولية المؤثرة والحكومات الوطنية ومراكز الفكر، والتي قدمت جملة من التعاريف لهذا المصطلح.

عرّف برنامج الأمم المتحدة الاقتصاد الأخضر بأنه: "اقتصاد يؤدي إلى تحسين رفاهية الانسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع الحد بشكل كبير من المخاطر البيئية والندرة الايكولوجية، و من الناحية التشغيلية فإن الاقتصاد الأخضر:" هو الاقتصاد الذي يشجع الاستثمارات في التقنيات التي تقلل من انبعاثات الكربون والتلوث، وتعزز كفاءة الطاقة والموارد :House of Commons) Environmental Audit Committee, 2012,p7)

ويعرف أيضا بأنه: "نموذج جديد من نماذج التنمية، يوائم ما بين الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية لتحقيق التوازن بينها حاضرا ومستقبلا، بالاعتماد على التكنولوجيا النظيفة للوصول لنمو اقتصادي مستدام يقاس بالحسابات القومية الخضراء". (أبو عليان ،2017،ص50)

كما يستخدم مفهوم الاقتصاد الأخضر الشامل لتحقيق الصلاح في أحوال المواطنين الأشد ضعفاً، وللنهوض نحو اقتصاد الكفاءة في استخدام الموارد والمنخفض الاستهلاك في الكربون، وبالقيام بذلك فإنه يركِّز على تخفيف حدة الفقر وعلى النمو المنصِف عند تنفيذ السياسات، ونقل الاستثمارات العامة والخاصة نحو القطاعات الخضراء في الاقتصاد وخلق وظائف لائقة ومستدامة. (جمعية الأمم المتحدة للبيئة، 2016 ،ص5)

وهكذا فقد انتقل مفهوم الاقتصاد الأخضر عن كونه مفهوم ذا رؤية بصرية بحتة، إلى مفهوم بدأ يشق طريقه إلى أطر سياسية ملموسة، تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ونتيجة لهذا فقد بلغت قيمة شركات التكنولوجيا الخضراء وحدها 284 مليار دولار على مستوى العالم عام 2008. (United Nations , 2012,p6)

وتأتي أهمية التحول إلى الاقتصاد الأخضر في كونه يحقق جملة من الفوائد للدول والمؤسسات حددها تقرير الأمم المتحدة الصادر عام 2011، يمكن تلخيصها في ضوء النقاط التالية:

– **مواجهة التحديات البيئية**: تواجه الدول وخاصة في السنوات القليلة الماضية العديد من التحديات البيئية، أهمها تغير المناخ الناتج عن انبعاثات الكربون، ومن ثمة يعد استخدام الطاقات المتجددة ركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر يمكن معها مواجهة هذه التحديات البيئية.

– **تحفيز النمو الاقتصادي**: فهدف الاقتصاد الأخضر النهوض باقتصاديات الدول من خلال بناء نماذج جديدة للتنمية تقوم على الاستثمارات الخضراء في عديد القطاعات.

– **القضاء على الفقر وخلق فرص العمل:** يساعد الاقتصاد الأخضر في خلق فرص عمل جديدة، وخلق دخل أكبر يساهم في التقليل من حدة الفقر خاصة بالمناطق الريفية، عبر استغلال الموارد الطبيعية وحسن استخدامها. (قحام و شرقرق، 2016،ص440)

وإن التحول إلى الاقتصاد الأخضر ليس بالأمر اليسير الذي قد يراه الكثير، إنما هو عملية طويلة وشاقة، توجهها نظرة سياسية من الأعلى وبمشاركة جماهيرية واسعة من القاعدة، ما يعطيه الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لحشد الجهود وجعل هذا التحول حقيقة، وفق جملة من المقومات نذكرها في مايلي:

- ✓ التزامات سياسية رفيعة المستوى لتأمين بيئة مواتية لنمو الاقتصاد الأخضر.
- ✓ تحديث القوانين والسياسات البيئية.
- ✓ وضع استراتيجيات وطنية بمواعيد محددة، لتحديد الاعتبارات البيئية والقطاعات الجاهزة لاعتماد الإقتصاد الأخضر.
- ✓ وضع حوافز مالية ومادية للأنشطة، والسياسات الداعمة للبيئة.
- ✓ تثقيف المستهلكين حول التنمية المستدامة وأهمية المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية.
- ✓ إنشاء لجنة إقليمية لتبادل الخبرات وتبادل المعلومات عن الإقتصاد الأخضر.
- ✓ تعزيز التعاون بين البلدان فيما يتعلق بتبادل البحوث والخبرات والتمويل والمساعدة التقنية والتكنولوجية. (اتحاد المصارف العربية، 2016)

وقصد المضي قدما في هذا المسعى، حددت قمة الأرض المنعقدة بريودي جانيرو سنة 1992 مجموعة من القطاعات التي يمكن أن تساهم في الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر فيما يلي:

1. **الطاقات المتجددة:** وهي طاقات متجددة صديقة للبيئة يمكن توليدها واستخدامها في مختلف المجالات بشكل يحقق التنمية الاقتصادية وأيضا يحمي موارد البيئة، منها الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة المائية وغيرها.
2. **إدارة النفايات:** لقد كانت النفايات لعقود قليلة مضت تعتبر ثقلا على الدولة ومصدرا ملوثا للبيئة، غير أن بروز أساليب جديدة في تسييرها، تحولت إلى ثروة اقتصادية هامة يمكن استغلالها في زيادة الانتاج واستخدامها في عديد القطاعات.
3. **إدارة الأراضي:** وهذا بالتوسع في الزراعة العضوية، وإعادة التشجير والاهتمام بالمراعي الطبيعية والاحراج.
4. **إدارة المياه:** وتعني إعادة استعمال المياه عبر معالجة مياه الصرف، وإعادة استخدامها في مختلف المجالات بما يضمن حماية المياه وتجنب ندرتها.

5. النقل المستدام: وهذا باعتماد وسائل نقل صديقة للبيئة أقل انتاج للغازات، من خلال استعمال سيارات تعمل جزئيا بالكهرباء والتوسع في مجال النقل العام.

6. **الأبنية الخضراء:** بمعنى زيادة الاعتماد على موارد صديقة للبيئة عند إقامة المباني، وتطوير الصناعات القائمة.

7. **السياحة:** وهذا بالتوسع في انجاز المجمعات السياحية، والاكثار من المناطق الخضراء والمسطحات المائية لتلطيف الجو. (تقرارات، مرداسي، و بوطبة، 2017،ص23)

كما قدمت العديد من المنظمات الدولية عديد المبادرات للدول النامية للنهوض باقتصاداتها والأخذ بالاقتصاد الأخضر، بما يمكنها من الخروج من التبعية التنموية للدول المتقدمة، من بين هذه المبادرات نذكر:

1. مبادرة GGKP)Green Growth Knowledge Platform)

تهدف إلى تعزيز وتوسيع الجهود الرامية لتحديد وردم الفجوة بين النظرية و الممارسة في مجال "النمو الأخضر"، و لمساعدة الدول على وضع وتنفيذ سياسات تمكنها من التحول الى الاقتصاد الأخضر، وذلك عبر أبحاث واستشارات على مستوى عال من الجودة، مع تقديم آليات ومصفوفات ومعايير ومؤشرات في تلك المجالات، وعرض الممارسات الجيدة ونحو ذلك.

2. مبادرة Green Growth on- line e-learning facility

تبنتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي(UNESCAP)، ترمي إلى تعليم وتنمية وعي الأطراف ذات الصلة حيال أفضل الطرق المبتكرة والأقل تكلفة المتعلقة بالنمو الاخضر، وهذا بتقديم حزمة من المقررات العلمية والبرامج التكوينية. (البريدي ، 2015، 238)

2.2 التنمية المستدامة عنوان المستقبل

مثلت التنمية المستدامة الهدف الشامل للمجتمع الدولي منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 1992، والذي دعا الحكومات إلى تطوير سياسات واستراتيجيات التنمية المستدامة تشمل تدابير السياسة العامة المبيّنة في اعلان ريو وجدول أعمال القرن 21، لذلك حظيت التنمية المستدامة بأهمية كبيرة على الصعيد العالمي نظرا لدورها الفعال في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة و النمو المستدام الذي يحفظ كرامة الأجيال كافة

ومن أهم التعريفات المقدمة للتنمية المستدامة في الأدبيات العلمية تعريف لجنة برونتلاند 1987 في تقريرها "مستقبلنا المشترك"، الذي عرفها بأنها: "تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها" (كافي ، 2017، ص17)

وعرفها العالم الاقتصادي روبرت سولو بأنها: "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي".

وحسب تعريف منظمة الفاو للتنمية المستدامة الذي تبنته عام 1989 فإنها تعني :" إدارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن إشباع الحاجات الإنسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، ولا تؤدي إلى تدهور البيئة وتتسم بالفنية والقبول".

فيما عرفها المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة الذي انعقد في جوهانسبورغ في العام 2002 بأنها: "الالتزام بإقامة مجتمع عالمي منصف يدرك ضرورة كفالة الكرامة الإنسانية للمجتمع، حيث يمثل السلام والأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما فيها الحق في التنمية واحترام التنوع الثقافي". (الموسوعة السياسية)

تقوم التنمية المستدامة على أبعاد أساسية، تتمثل في:

1. **البعد الاقتصادي**: يهدف هذا البعد إلى زيادة رفاهية الانسان لأقصى حد، من خلال القضاء على الفقر عبر استغلال أمثل للموارد الطبيعية بما يحقق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة.

2. **البعد الاجتماعي**: يقوم على تحقيق الادارة البيئية، العدالة الاجتماعية، التسامح وتحقيق جودة الحياة للأجيال المعاصرة والقادمة على حد سواء، مع التأكيد على ضرورة الظفر ببيئة سليمة توفر له مقومات الصحة والرفاهية.

3. **البعد البيئي**: يهدف إلى الحفاظ على موارد البيئة الطبيعية، وترشيد استغلالها بما يضمن استدامتها للجيل الحالي والأجيال القادمة.(أبو النصر، محمد مدحت،2017،ص93).

4. **البعد التكنولوجي**: وهذا بالتركيز على استعمال تكنولوجيا أكثر نقاء، تعمل على تقليص استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية بتكلفة اقتصادية أقل، على نحو يحقق نوع من التوازن البيئي ويحول دون تدهور البيئة.

5. **البعد السياسي**: يمثل الركيزة الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال وجود إرادة سياسة جادة للحد من الضرر البيئي، والحفاظ على حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، وهذا مرهون باقتناع القيادة السياسية بأهمية التنمية المستدامة في ايجاد حلول للمشكلات البيئية.(أبو عليان، ص48).

كما أن الحديث عن التنمية المستدامة يستلزم ملامسة ما يمكن تسميته بأخلاقيات الاستدامة، و التي تعكس الإطار القيمي الذي يوجه التفكير والقرار و الممارسة في مجال الاستدامة، وعليه لابد من تجذير فكرة الحفاظ على الموارد الطبيعية، وتجنب الاستنزاف خاصة الموارد غير المتجددة منها، مع عدم تجاوز قدرة النظام البيئي على استيعاب المخلفات البيئية ومعالجتها ونحو ذلك.(البريدي،ص51).

وعليه فإن التنمية المستدامة تعني كل ما يؤدي إلى ترقية عادلة متواصلة متكاملة للحياة البشرية حاضرا ومستقبلا، ضمن إطار حضاري استراتيجي تعاقدي يصون وينمي البيئة والموارد.

3.2 الاقتصاد الأخضر دعامة التنمية المستدامة

تقليديا، كان ينظر للتنمية وحماية البيئة على أنها نقيض، وقد ركزت المناقشات الأكاديمية و السياسية ذات الصلة في الثمانينيات والتسعينات على أيهما ينبغي أن يحظى بالأولوية على الآخر، نتيجة الاهتمام بالتنمية وتحقيق النمو الاقتصادي، والرفاه الإنساني بعيدا عن الاهتمام بالبيئة ومواردها.

إلا أنه في تسعينيات القرن العشرين، برز مفهوم التنمية المستدامة كمحاولة لتحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وذلك بتضمين التنمية الاقتصادية في سياسات برنامج البيئة، وأصبح أصحاب المصلحة من القطاع الخاص والعام على دراية بأهمية الامكانيات الاقتصادية التي قد تحظى بالإدامة البيئية والاجتماعية على المدى الطويل (Peiry, Ziegler, (Baumgartner,2016,p2

وقد أكد برنامج الأمم المتحدة أن تحقيق التنمية المستدامة يعتمد بالكامل تقريبا على جعل الاقتصاد مناسبا، فيكون بذلك الاقتصاد الأخضر بمثابة التمكين المفاهيمي لمفهوم تحقيق التنمية المستدامة. وهو نفس الطرح الذي أكد عليه مدير حماية البيئة الأمريكية (وليم رولكز هاوس) في قوله:" إن التنمية المستدامة هي العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة عمليتان متكاملتان وليستا متناقضين في العملية التنموية الشاملة".(البريدي،ص52)

وعليه تبرز العلاقة التكاملية بين الاقتصاد الأخضر وأهداف التنمية المستدامة، حيث يهدف الاقتصاد الأخضر للربط بين متطلبات التنمية بكافة أشكالها، بما في ذلك التنمية البشرية من جهة وحماية البيئة من جهة ثانية، من خلال دعم أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية، وهذا ما أكد عليه مؤتمر ريو دي جانيرو، في أن الاقتصاد الأخضر من الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز القدرة على إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام، وزيادة الاستخدام الرشيد للموارد والتقليل من الهدر، والتقليل من الآثار السلبية للتنمية على البيئة، باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاث(ثابتي،بركنو،2014،ص92)، وهو ما يوضحه الشكل رقم 1.

الشكل 1: العلاقة بين الاقتصاد الاخضر و التنمية المستدامة

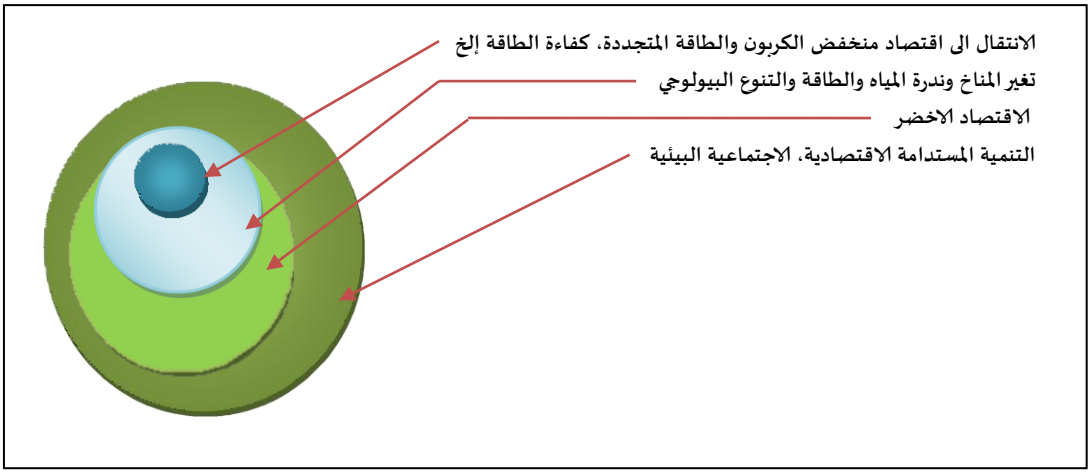

المصدر: الحبيب ثابتي، نصيرة بركنو، مرجع سابق،ص92.

وفي نفس السياق، عرضت الجمعية العامة للأمم المتحدة علاقة الاقتصاد الأخضر بأهداف التنمية المستدامة لعام2030، والتي تؤكد أن أهداف التنمية المستدامة تتيح فرصة لإعادة صياغة السياسة الاقتصادية بشأن العناصر الرئيسية للاستدامة وتحقيق الأهداف، ويعتبر تحقيق الأهداف شيئاً رئيسياً لخطة التنمية لعام 2030. حيث يمكن أن يسهم الانتقال إلى اقتصاد أخضر في تحقيق مختلف الأهداف، إذ يساعد على تحقيق الهدف الخاص بالعمل اللائق والنمو الاقتصادي المستدام والهدف المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامَين.

وعن طريق تركيز الاقتصاد الأخضر على حفظ وتكوين رأس المال والثروة العامة والابتكار التكنولوجي وخلق الوظائف، يمكن أن يسهم في نمو اقتصادي مستدام شامل، وعمالة كاملة ومُنتِجة وعمل لائق للجميع. وفق أنشطة بناء القدرات في إطار خطة السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بدعم مجموعة من السياسات والتدابير تعيد توجيه الاستثمار العام والخاص لتحقيق تحوُّل في أنماط الاستهلاك والإنتاج.(جمعية الأمم المتحدة للبيئة، ص9)، وهو ما يوضحه الشكل رقم2.

الشكل 2: الاقتصاد الأخضر وتفعيل أهداف التنمية المستدامة.

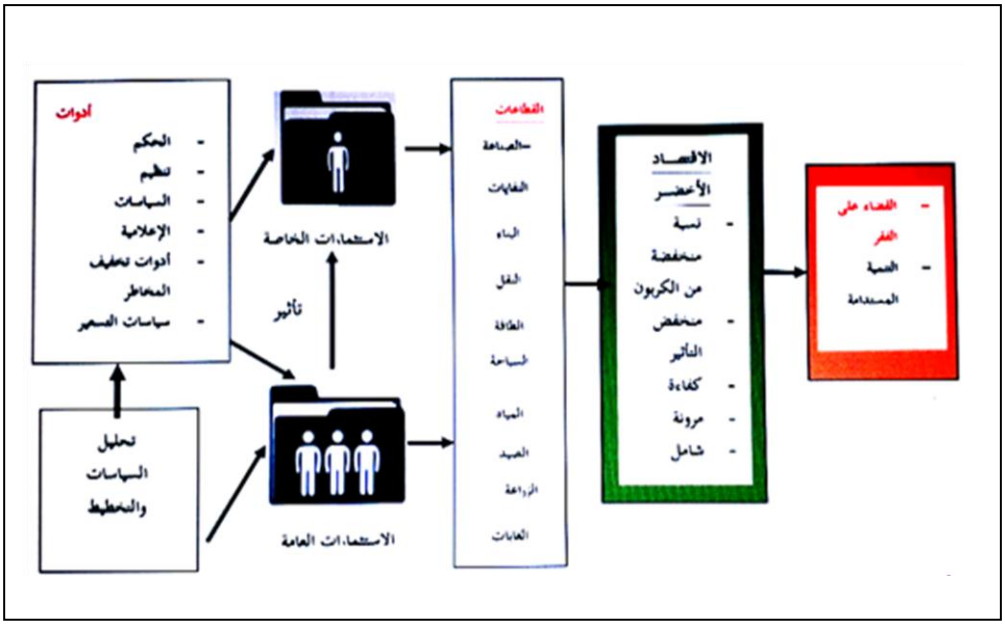

المصدر: الحبيب ثابتي، نصيرة بركنو، مرجع سابق،ص92.

3. الاقتصاد الأخضر ومستقبل التنمية المستدامة في الجزائر

إن الجزائر كدولة مبني اقتصادها على عائدات النفط قد أثر عليها بالإيجاب والسلب، حيث تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدها الاقتصاد العالمي، فبدأت باعتماد استراتيجيات الإنفتاح الاقتصادي (open door policies)، القائمة على فتح حدود المبادلات التجارية، و إلغاء كافة القيود الجمركية على السلع والخدمات تماشيا مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، غير أن وقوع العديد من الصدمات العالمية وانهيار أسعار النفط، وضع الجزائر في رحى الأزمات الاقتصادية، وأصبح الأمر يتطلب تغيير أساليب ونهج السياسات التنموية بغية تطوير الاقتصاد الوطني، بما يتماشى والتوجهات العالمية خاصة في مجال حماية البيئة.(بودرامة،2008،ص2).

1.3 واقع الاقتصاد الجزائري الراهن في ظل الاعتماد على المحروقات

تعتبر مداخيل المحروقات في الجزائر المصدر الرئيسي في تمويل المشاريع التنموية، إذ تشكل المحروقات مصدرا أساسيا للتصدير والحصول على العملة الصعبة، والأهم من ذلك أنها تتحكم في قطاعات الاقتصاد الأخرى التي يتوقف أداؤها أساسا على سلوك وقوة أداء القطاع الريعي.

تؤكد المؤشرات أن صادرات المحروقات عبر مختلف مراحل التنمية تشكل نسبة 96٪ من مجموع الصادرات الجزائرية؛ و أن نسبة صادراتنا خارج قطاع المحروقات لا تزيد عن 04٪من مجموع

الصادرات، وهذا يعني أن معظم البرامج الاقتصادية في كافة القطاعات تمويلها الرئيسي يكون من مداخيل النفط(لطرش،2013،ص4)،مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني بعد أن شهدت أسعار النفط انخفاضا مفاجئا، وهو ما يؤكد أن الاعتماد على الاقتصاد الريعي بصفة دائمة لا يمكن أن يحقق التنمية التي تتطلب تنويعا اقتصاديا للنهوض بالاقتصاد الوطني.

2.3 انعكاسات الأزمة البترولية في كبح عجلة التنمية

تمثل المحروقات شريان التنمية الاقتصادية لكثير من دول العالم، باعتبارها قطاع استراتيجي سيادي وحيوي، وقد احتلت هذه المكانة نتيجة لطبيعة تطوره التاريخي، أو لطبيعة نشاطه والدور المنوط به، والمتمثل في توفير مصادر الطاقة بجميع أشكالها سواء في زمن السلم أو الحرب، والتي تعد ضرورية لاستمرار الحياة الاقتصادية (بن صغير، https://bit.ly/2OQqCDS)، ومع أهميتها إلا أن التجارب والمؤشرات أثبتت أن الاعتماد على عوائد المحروقات كمصدر وحيد لتمويل العملية التنموية لم تؤت ثمارها بل أنتجت نموا اقتصاديا ضعيفا.

فقد كان من نتائج التبعية الكلية لقطاع المحروقات، أن عاش الاقتصاد الوطني أزمة حادة بسبب الأزمة البترولية لعام 1986، مما دفع الجزائر للقيام بإصلاحات اقتصادية تبعا لما جاء به كل من صندوق النقد و البنك الدوليين من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني، لتتكرر الأزمة مجددا أواخر سنة 2015، والتي انخفض خلالها سعر البرميل من 112.92 دولار للبرميل إلى 52.79 دولار للبرميل، وإلى 39.4 دولار مع أواخر شهر مارس 2016، الأمر الذي دفع بالوزير الأول آنذاك لعرض خطة للخروج من التبعية للبترول، تمثلت في التوجه بإجراءات حازمة للتحكم في زمام الأمور و الحفاظ على استقرار الاقتصاد الوطني، والعمل على إتمام مختلف البرامج التنموية خاصة في ظل إجراء سياسة التقشف، الذي مثّل إجراء مؤقت إلى حين تدارك الوضع وبناء انطلاقة إقتصادية حقيقية للخروج من الوضع المتأزم.(حليمي،2017،ص130)

كل هذا جعل العديد من الخبراء الاقتصاديين على ضوء التقارير الدولية، يؤكد أن استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد النفط سيجرها إلى أزمة اقتصادية خانقة، خاصة وأنها بحلول عام 2030 لن يكون بمقدورها تصدير المحروقات، وهو ما ذهب إليه الخبير الاقتصادي عبد الرحمان بن خالفة، الذي أكد أن الجزائر تواجه تحدي إحداث مناخ يسمح بطغيان المداخيل غير البترولية على المداخيل البترولية، عن طريق تحول الدولة من متدخل إلى ضابط لفتح المجال أمام الاستثمارات والقدرة على انعاش الاقتصاد الوطني. (صحيفة العرب اليومية، https://bit.ly/2wkQTE9)

3.3 الاقتصاد الأخضر: الطريق اليوم إلى التنمية المستدامة بالجزائر

إن التنمية بكافة أبعادها إنما تتطلب تنويعا اقتصاديا واستغلالا لمختلف موارد البلاد، بما يسهم في بناء رأس المال الطبيعي و خلق ديناميكية في الاقتصاد الوطني، وقد كانت الوثيقة الختامية

لمؤتمر ريو + 20 نوهت إلى أن المستقبل الذي نصبو إليه يقوم على تبني نموذج الاقتصاد الأخضر باعتباره أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة. وهو المسعى الذي تبنته عديد الدول على اختلاف امكانياتها وطبيعة اقتصاداتها، ولم تحد الجزائر عن هذا المسعى في سياساتها التنموية، سعيا منها لتصحيح المسار التنموي وتحقيق الاقلاع الاقتصادي بما يضمن تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

أ. مبادرات الاقتصاد الأخضر الوطنية

فرضت مطالب الإصلاح والنمو الاقتصادي، ضرورة تهيئة الأرضية للخروج من التبعية للمحروقات وفق نماذج تنموية خضراء تراعي البعد البيئي في العملية التنموية، بما يحقق تنويعا اقتصاديا ومن ثمة تنمية مستدامة، وهو التوجه الذي أخذت به الجزائر وفق استراتيجية ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية لتحقيق متطلبات الاقتصاد الأخضر تمثلت في:

- بعث التنمية الاقتصادية لإنشاء الثروات، وخلق مناصب الشغل ومكافحة ظاهرة الفقر المنتشرة.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية المحدودة كالمياه، الأراضي الفلاحية، الغابات والتنوع البيئي.
- تحسين الاطار المعيشي للسكان عبر تسيير النفايات، عمليات التطهير وإعادة تأهيل الشبكات.(سلامي، مسغوني،2011،ص190)

تنفيذا لهذه الاستراتيجية تم اصدار سلسلة من القوانين، منها قانون تهيئة الاقليم و البيئة سنة 2001(القانون 20،2001/01) ،قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة سنة 2003(القانون 10،2003/03) ،والذي مثّل إطارا شاملا لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال النص على أهمية تهيئة الإقليم وإعادة التأهيل البيئي، قانون تسيير ومراقبة وإزالة النفايات(القانون 19،2001/01)، قانون تثمين الساحل وحمايته (القانون 02،2002/02)، وغيرها، كما استحدثت العديد من المؤسسات، فأنشئت وزارة للبيئة والطاقات المتجددة، المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المركز الوطني لتنمية الموارد البيولوجية، الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات، المركز الوطني لتكنولوجيا الانتاج الانظف، وفي مجال المياه انشئت وكالة الحوض المائي، المكتب الوطني للصرف الصحي، كما تم تقديم دعم لمبادرات الاقتصاد في الاستهلاك عبر استخدام تقنيات ملائمة في الري، وتم توفير مهن مرتبطة بالاقتصاد الأخضر لخلق فرص عمل للشباب.(عمراوي، جمعة، كعواش،2018،ص2)

في هذا الإطار أكدت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة سابقا أن الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق 1421619 فرصة عمل بين سنة2011،وسنة2025، مقارنة مع 273.000 فرصة عمل متوفرة سنة2010 في مجالات العمل البيئية، وهو ما تضمنته الخطة الخماسية(2015-2019) التي تشجع

الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر(الزراعة، المياه، إعادة تدوير النفايات، الطاقات المتجددة، السياحة وغيرها).(قحام ،شرقرق،ص449)

ومن بين الجهود الوطنية المبذولة في إطار التحول نحو الاقتصاد الأخضر نذكر:

- محطة شمسية هجينة(شمسي-غازي) بحاسي الرمل، بطاقة انتاجية تقدر 150 ميجا واط، منها 120 منتجا عن طريق الغاز و30 من الطاقة الشمسية. وهي أكبر حقل للغاز في افريقيا ومصدرا للطاقة النظيفة.
- مخطط لتنمية وتحديث قطاع النقل الجماعي و الحضري ما بين المدن عبر السكك الحديدية(الترامواي)، يتضمن 22 مشروعا للترامواي على مستوى المدن الكبرى، منها انجاز مترو وترامواي العاصمة، قسنطينة ووهران.
- عملية تثمين النفايات، تم انجاز 112 مركز ردم تقني، إلى جانب نموذج خطة مجموعة "إديالاك الجزائر" للطاقات المتجددة القائمة على تدوير نفايات الخشب، البلاستيك والكرتون وغيرها.
- المشروع الهيدروليكي الضخم لتحويل المياه من عين صالح إلى تمنراست لمسافة أكثر من 700 كلم، والذي يسمح بتزويد المياه لأكثر من 90000 شخص، إلى جانب انشاء محطات التحلية.
- اطلاق برنامج الاستثمار العمومي في قطاع البناء لإنجاز 1.6 مليون وحدة سكنية وفق تكنولوجيا جديدة للبناء تراعي المعايير البيئية، كحديقة cyberparc التي اقيمت في سيدي عبد الله.(بريكة، بوثلجة،2017،ص47)

ب. **معيقات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر**

تطرح قضية الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر عديد الاشكالات، فرغم الجهود المبذولة في هذا المسعى، إلا أن هناك جملة من المعيقات ما تزال تقف كحجر عثرة في سبيل تفعيل هذا المسار، نورد أهمها في ضوء النقاط التالية:

- حداثة التجربة الجزائرية في مجال التحول نحو الإقتصاد الأخضر، خاصة وأن اقتصادها ريعي يعتمد على المحروقات في تمويل العملية التنموية.
- الافتقار لإرادة سياسية تدعم هذا المسعى، فرغم الجهود المبذولة إلا أنها لم تحقق الأهداف المسطرة، يرجع ذلك إلى عدم إعطاء الاقتصاد الأخضر الدعم والاهتمام السياسي اللازم، وهو ما تذهب إليه السيدة (آشا- روز ميغيرو)، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، بقولها: " هناك العديد من التحديات، لاسيما في تعبئة الإرادة السياسية لجعل التنمية المستدامة حقيقة واقعة".(هيئة الأمم المتحدة، https://bit.ly/2SsOEXZ)
- ضعف الوعي بأهمية الاقتصاد الأخضر، فهو غير معروف للجميع في ظل نقص المعلومات وضعف التحسيس بأهميته خاصة في جلب الاستثمارات.

- غياب التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية، والتي غالبا ما ترتكز على التخطيط الآني دون التخطيط الاستراتيجي.
- ارتفاع تكلفة التدهور البيئي، نتيجة الاستمرار في الاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية والطاقة.
- ضعف الأداء البيئي لمنظمات المجتمع المدني بما فيها المهتمة بالبيئة، فكثير منها يفتقد للمعرفة بالاقتصاد الأخضر.(عمراوي، جمعة، كعواش، ص8)

ج. آفاق ومتطلبات التحول نحو الاقتصاد الأخضر بالجزائر

يمثل الاقتصاد الأخضر ركيزة أساسية لتطوير الاقتصاد الوطني و محور التنمية المستدامة المنشودة، لذا بات من الضروري تجاوز المعيقات، والعمل على اتخاذ جملة من الإجراءات الضرورية لتحقيق انتقال ناجح نحو الاقتصاد الاخضر، يسهم في تصويب المسار التنموي والمضي قدما نحو التنمية المستدامة المرجوة، من هذه الإجراءات نذكر:(قحام، شرقرق، ص453)

- ✓ مراجعة السياسات الحكومية و إعادة تصميمها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الاخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج و الاستهلاك، و أن ترتكز هذه الاستراتيجية على مقاربة تراعي الرهانات المحلية وتستجيب لتحديات الاستدامة البيئية.
- ✓ العمل على تعديل التشريعات البيئية بفرض قوانين صارمة ومحفزة للمنشآت صديقة البيئة، مع تطوير الضرائب الخضراء والعقوبات المالية على الممارسات البيئية الخاطئة.
- ✓ استكمال الإطار المؤسسي للنهوض بمتطلبات الاقتصاد الأخضر للتكيف مع المتغيرات الدولية والاقليمية.
- ✓ ضرورة تعزيز التعاون الدولي والاقليمي، لاسيما في مجال نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الدولية والتجارب الناجحة في تطبيق الاقتصاد الأخضر بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓ العمل على نشر الوعي البيئي للتعريف بأهمية الاقتصاد الاخضر، وزيادة البحوث والدوريات المتخصصة لإخراج جيل مشبع بالتربية البيئية وداعيا لها.
- ✓ العمل على وضع سياسة صناعية قائمة على دمج الاعتبارات البيئية في العملية الانتاجية، مع تشجيع تكنولوجيا الإنتاج الأنظف بما يسهم في توسع فروع الاقتصاد الأخضر.
- ✓ الاهتمام أكثر بقطاع الطاقات المتجددة بتشجيع الاستثمار في أنماط الإنتاج صديقة البيئة، خاصة وأن الجزائر تتوفر على إمكانيات كبيرة في مجال الطاقات المتجددة.

4. خاتمة:

إن ما تعرضه التقارير الدولية من أزمات اقتصادية، وتحديات بيئية عالمية، جعل الاقتصاد الأخضر أحد أهم التوجهات الاقتصادية التي فرضت نفسها على الساحة الدولية، نظرا لما يحققه من تنمية تراعي الأبعاد البيئية وتسهم في النهوض بالأعباء التنموية.

ولأن الاقتصاد الأخضر لم يعد اختيارا تلجأ الدول لتبنيه من عدمه، فقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تبني هذا النموذج التنموي، والعمل على تجسيده على أرض الواقع، خاصة وأنها تتوفر على امكانيات طاقوية هامة تمكنها من الولوج في هذا المضمار، بما يحقق إقلاعا اقتصاديا بيئيا ويضمن تنمية مستدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

وقد خلصت دراستنا إلى جملة من النتائج، نوردها في ضوء النقاط التالية:

–يعد الاقتصاد الأخضر المحرك الرئيسي للتنمية المستدامة، من خلال تحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية.

–يساهم الاقتصاد الأخضر في خلق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، و تعزيز العدالة الاجتماعية و خلق فرص العمل، مع مراعاة الجوانب البيئية باستحداث المزيد من الوظائف الخضراء في العديد من القطاعات كالزراعة والطاقة المتجددة و غيرها.

–إن اعتماد الصادرات الجزائرية على قطاع المحروقات كمصدر وحيد للعائدات يرهن مستقبل البلاد اقتصاديا وسياسيا.

–رغم المبادرات التي اتخذتها الجزائر للتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، إلا أنها ما تزال غير كافية تحتاج لبذل مزيد من الجهود لتحقيق النتائج الملموسة.

–تحتاج عملية الانتقال للاقتصاد الأخضر لإرادة سياسية جادة، تعمل على استغلال الطاقات المتوفرة خاصة الطاقات المتجددة، بما يسهم في تصويب المسار التنموي و تحقيق الاقلاع الاقتصادي في إطار تنمية مستدامة.

5. قائمة المراجع:

أ. باللغة العربية

<u>المؤلفات</u>:

1. البريدي عبد الله بن عبد الرحمان(2015) ، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، الرياض.

2. كافي مصطفى يوسف(2017) ، التنمية المستدامة ، شركة دار الأكاديميون للنشر و التوزيع عمان.

3. أبو النصر مدحت، مدحت ياسمين محمد(2017)، التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، عمان.

4. جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة(2016)، الرؤى والنُهُج والنماذج والأدوات المختلفة الرامية لتحقيق الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، الدورة الثانية، نيروبي، 23-27 أيار/مايو 2016، UNEP/EA.2/9 .

الرسائل والأطروحات:

1. أبو عليان حسام محمد(2017)، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة في فلسطين: استراتيجيات مقترحة، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الأزهر،غزة.

المقالات:

1. أسماء , ح & .,أيوب التومي, ل. (2019). تشخيص واقع الطاقات البديلة في الجزائر – بين ضياع فرصة مشروع ديزيرترك وإنشاء أول مشروع هجين في العالم .–*المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*.90-64 ,(3)*3* ,

2. تقرارات يزيد، مرداسي أحمد رشاد، بوطبة صبرينة(2017)، الاقتصاد الاخضر تنمية مستدامة تكافح التلوث، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، العدد 8.

3. قحام وهيبة، شرقرق سمير(2016)، الاقتصاد الاخضر لمواجهة التحديات البيئية وخلق فرص عمل-مشاريع الاقتصاد الأخضر في الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، العدد6، (ص ص440-446).

4. لطرش الطاهر(2013)، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم على الريع، محاولة تحليل آثار التنظيم الريعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للإقتصاد الجزائري، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية، العدد10.

5. حليمي حكيمة(2017)، ريوع النفط: بين لعنة الموارد، الفساد الاقتصادي وتداعيات الأزمة الحالية –قراءة تحليلية في أوجه النفط السلبية في الجزائر- مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5.

6. عمراوي سمية، جمعة خير الدين ، كعواش محمد(2018)، توجه الجزائر نحو الاقتصاد الأخضر من خلال الطاقات المتجددة "نماذج لمؤسسات خضراء"، مجلة نماء للإقتصاد و التجارة، العدد4.

7. بريكة السعيد، بوثلجة مريم(2017)، الاقتصاد الأخضر المستدام لتحقيق التنمية في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد 03

8. إيمان, ر., الخامسة, س & .,فاطمة الزهرة, ب. ص. (2020). السلوك البيئي :خيار استراتيجي للمؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة .*المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*,(1)*4* , 84-102

9. مصطفى, ط & .,خيرة, م. (2018). الاقتصاد البيئي المستدام في الجزائر بين الواقع والمأمول . *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*.39-18 ,(2)*2* ,

10.خالدية, ب. ع. (2018). آفاق وأبعاد التنمية المستدامة في ظل استخدام الطاقة المتجددة . *المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية*.185-165 ,(2)*2* ,

المداخلات:

1. ثابتي الحبيب، بركنو نصيرة(2014)، دور الاقتصاد الاخضر في خلق الوظائف الخضراء والمساهمة في الحد من الفقر، الملتقى الدولي حول تقييم سياسات الاقلال من الفقر في الدول العربية في ظل العولمة، يومي 08و09 ديسمبر 2014، جامعة الجزائر 03.

2. بودرامة مصطفى (2008)، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، أشغال المؤتمر الدولي الموسوم بـ التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، الجزائر.

3. سلامي منيرة، مسغوني منى(2011)، إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر، الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الاداء البيئي، المنعقد يومي 22-23 نوفمبر2011، جامعة ورقلة.

المراسيم والقوانين

1. القانون 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، بتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، الجريدة الرسمية،العدد77 الصادرة بتاريخ 15 ديسمبر 2001.

2. القانون 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، العدد 43، الصادرة بتاريخ 20 جويلية2003.

3. القانون 01-19 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها، الجريدة الرسمية، العدد 77 الصادرة بتاريخ 15ديسمبر2001.

4. القانون 02-02 المؤرخ في5 فيفري 2002، المتعلق بحماية الساحل و تثمينه، الجريدة الرسمية،عدد.10 الصادرة بتاريخ 12 فيفري 2002.

مواقع الانترنيت:

1. اتحاد المصارف العربية(2016)، آفاق الاقتصاد الاخضر في المنطقة العربية، على الرابط:

http://www.uabonline.org/ar/research/economic/157016011575160215751604150.7316021578158915751583150/35036/0.

2. الموسوعة السياسية، التنمية المستدامة، على الرابط:-https://political encyclopedia.org/dictionary.

3. بن صغير عبد المومن، دمج مفهوم الاستدامة في قطاع المحروقات بين الواقع الاقتصادي ومقتضيات تطور المنظومة التشريعية في الجزائر، على الرابط:-http://int historians.com/article/1161.

4. الاعتماد الكلي على النفط يهدد مستقبل الاقتصاد الجزائري(2015)،صحيفة العرب اليومية، على الرابط:https://i.alarab.co.uk/pdf/2015/02/02-02/p1000.pdf#page=11 .

5. هيئة الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية(2011)، نحو اقتصاد أخضر، على الرابط:-https://www.un.org/development/desa/ar/news/sustainable/path-towards green-economy.html.

ب. باللغة الأجنبية

Literature:

1. House of Commons: Environmental Audit Committee(2012), a green economy, the House of Commons, lodon.

2. Katharina Kummer Peiry, Andreas R. Ziegler and Jorun Baumgartner(2016), waste management and the green economy:law and policy,usa,Edward elgar

publishing.

3. United Nations (2012), A guidebook to the Green Economy, UN Division for Sustainable Development.

Articles:

1. Lucien Georgeson, Mark Andrew Maslin and Martyn Poessinouw(2017), The global green economy: a review of concepts, definitions, measurement methodologies and their interactions, Geography and Environment,4 (1)